

اقتصاد

مصرف سورية الدولي الإسلامي يرد ويوضح و«الوطن» تعقب

عطفاً على ما نشرته صحيفة «الوطن» بعددها رقم ٣١١٨ الصادر يوم الثلاثاء تاريخ ٢٦/٣/٢٠١٩ تحت عنوان: «هل من المعقول أن يقرض بنك سورية الدولي الإسلامي تسعة أضعاف رأس ماله لعمل واحد».

فإننا وضمن حفا في الرد نورد التوضيحات التالية: - بنك سورية الدولي الإسلامي ومنذ انطلاق عمله في ٢٠٠٧ يعمل وفق الضوابط والإجراءات والقوانين الناظمة لعمل القطاع المصرفي، وتحت إشراف الجهات الوصائية لاسيما مصرف سورية المركزي الذي يعمل دائماً على ضبط إيقاع عمل القطاع المصرفي، الأمر الذي كان وما يزال يشكل عنصراً رئيسياً في استقرار وقوة القطاع المصرفي السوري رغم الكثير من الضغوط والتحديات التي تعرض ويتعرض لها هذا القطاع الحيوي في ظل الحرب التي تتعرض لها سورية على جميع المستويات و لاسيما الجانب الاقتصادي من خلال العقوبات الاقتصادية الجائرة على الشعب السوري.

- إن بنك سورية الدولي الإسلامي من البنوك

السابقة في تلبية متطلبات عملائه سحياً وإيداعاً في جميع الظروف وأصعبها، كما إن البنك لم ولن يتردد وضمن الإمكانيات المتاحة في منح التمويلات بعد دراسة معمقة ودون تمييز لأصحاب الفعاليات الاقتصادية والتي كان لها دوراً كبيراً في تأمين جزء كبير من احتياجات الشعب السوري في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة.

- سياسات البنك لاسيما في ما يتعلق بالأنشطة التمويلية تأخذ بعين الاعتبار جميع الشروط والأحكام وضوابط منح الائتمان التي تحقق متطلبات الجهات الوصائية من جهة، وتتسم مع سياسة البنك من منطلق حرصه على أموال المودعين والمساهمين المؤتمن عليها، وضمن إطار توجه البنك لتحقيق التشغيل الأمثل لموارده المالية، الأمر الذي يعكس إيجاباً على النتائج المالية للبنك وبالتالي على المودعين والمساهمين في البنك، وهذا ما تدل على النتائج المالية للبنك منذ تأسيسه، والتي تشير إلى تموضع البنك في مقدمة المصارف السورية الخاصة في مختلف المؤشرات المالية لاسيما زيادة رأس ماله

ليصبح أول بنك خاص خلال الأزمة يقرب من تحقيق متطلبات القانون رقم ٣ لعام ٢٠١٠ الذي حدد الحد الأدنى لرأس المال المصرف الإسلامي بقيمة ١٥ مليار ليرة سورية، ولم يكن هذا ليحقق لولا النتائج المميزة للبنك وطبعاً في أصعب الظروف.

- مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية للبنك حرصية كل الحرص على إدارة جميع أنشطة البنك لاسيما النشاط التمويلي ضمن حدود المخاطر المقبولة ووفق المتطلبات والمعايير المحددة من قبل مصرف سورية المركزي والتي تستند إلى المعايير الدولية بالشكل الذي يحافظ على استمرارية عمل البنك في جميع الظروف، كما أن البنك وضمن سياسته يعمل دائماً على تخفيض نسب المخاطر من خلال وضع هوامش أمان إضافية تفوق الحدود الدنيا المحددة من قبل مصرف سورية المركزي، لاسيما فيما يتعلق بنسب السيولة ونسبة كفاية رأس المال وغيرها من المؤشرات المهمة لضمان سير عمل البنك بالشكل الأمثل.

- إن بنك سورية الدولي الإسلامي يحتفظ بحقه القانوني في اتخاذ جميع الإجراءات القانونية بحق أي جهة تقوم بنشر أي معلومات غير دقيقة أو شائعات لها أي تأثير سلبي على سمعة البنك أو مركزه المالي أو سعر سهمه في سوق دمشق للأوراق المالية وضمن القوانين والتعليمات النافذة بهذا الخصوص في الجمهورية العربية السورية.

نرجو نشر الرد في المكان والحجم نفسه الذي نشر فيه المقال موضوع كتابنا هذا وتقضوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الرئيس التنفيذي

بشار الست

تعقيب «الوطن»:

نشكر إدارة البنك سورية الدولي الإسلامي على سرعة ردها وتجاوبها مع ما طرحه «الوطن»، لكن ما زال سؤالنا قائماً: هل من المعقول أن يقرض البنك تسعة أضعاف رأس ماله؛ ولجهة مستقبله واحدة تملك عدة شركات؛ وهل المصرف فعلاً ملتزم بالقرارات؟ و٣٩٥؟ وهل فعلاً تم الأخذ بالحسبان حدود المخاطر وخاصة حين يتعلق الأمر بإقراض جهة مستقبلية

واحدة لا تزال «حديثة» الاستثمار في سورية؟ هذه الأسئلة التي كنا نتمنى أن نحصل على أجوبتها من إدارة المصرف، علماً بأنه لا شك لدينا بمهنية القائمين عليه، ولا بسمعة، لكن من حق الإعلام أن يسأل، ومن حق الأوساط التجارية السورية أن تتساءل، ومن حق إدارة مصرف سورية المركزي والحكومة أن تدقق حرصاً على سلامة القطاع المصرفي في سورية الذي يبدو من خلال ردكم أنك حريصون عليه مثل عموم السوريين.

وختاماً كنا نأمل الحصول على ردود على تساؤلاتنا لا على «بنود ترويجية» للمصرف الذي نحرص عليه مثلكم تماماً لأنه يدير أموال سوريين.

ونعتقد أنه من واجبات مفوضية الحكومة لدى المصارف التدقيق بإجمالي القروض الممنوحة من جميع المصارف ومعرفة من يستفيد منها، وإن كان لها تأثير مباشر أو غير مباشر على الوضع المالي العام للمصرف، وهذا لا يتعارض مع ما أشرتم إليه في ردكم وحرصكم على إجراء دراسة معمقة من دون تمييز لأصحاب الفعاليات الاقتصادية.

الحكومة في اجتماع

عمل خاص: حصر تمويل

المستوردات بالحاجات

الأساسية للمواطن

ومدخلات الإنتاج

الوطن

أعاد اجتماع عمل خاص في مجلس الوزراء أمس ترتيب أولويات الإجراءات الاقتصادية والتفقدية في هذه المرحلة بما يعزز قوة الليرة السورية أمام العملات الأجنبية انطلاقاً من اعتبارين أساسيين، أولهما تأمين الاحتياجات الأساسية للمواطن والثاني دعم الإنتاج الزراعي والصناعي.

وتقرر خلال الاجتماع الذي ترأسه رئيس مجلس الوزراء عماد خميس حصر تمويل المستوردات بالحاجات الأساسية للمواطن ومدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي وتكليف الجهات المعنية بمراجعة قائمة المواد الأولية التي يتم تمويلها.

وبحسب بيان صحفي للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) فقد تقرر متابعة آليات الإقراض المصرفي المعتمدة التي تستند إلى الشفافية وتوجيه التمويلات للمشروعات الإنتاجية الجديدة ومراقبة تنفيذ القروض وربطها بمراحل تنفيذ المشاريع بدقة، إضافة إلى رصد قروض المصارف الخاصة وإيداعاتها عبر المتابعة المباشرة من مصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف بشكل دوري، ومراجعة المرونة في ضخ القروض وفق اعتبارات الحدوى الحقيقية بدعم الإنتاج، مع الإشارة إلى أنه تم الإعلان عن بدء تنفيذ دعم القوائد على القروض الإنتاجية من خلال كتلة نقدية تبلغ ٢٠ مليار ليرة سورية.

وتقرر خلال الاجتماع أيضاً أن تقوم المؤسسات المصرفية بصياغة آلية ترويجية واضحة لمنتجاتها المصرفية وأعمالها لجهة منح القروض واستقطاب الإيداعات بالليرة السورية والقطع الأجنبي.

دراسة لـ«مداد» تعرض ١٣ مقترحاً لسوق التأمين

إعادة هيكلية السورية للتأمين وزيادة الحد الأدنى

لرأس المال الشركات ١٠ أضعاف وترخيص شركات متخصصة

الوطن

سلط مركز دمشق للأبحاث والدراسات الضوء على واقع سوق التأمين، فيما أسسته «دراسة نقدية وتحليلية لأداء شركات التأمين في سورية»، نشرها يوم أمس، منضمة ١٣ مقترحاً للمساهمة سبياً في إحداث تحول إيجابي في واقع ودور قطاع التأمين في الاقتصاد.

واستهدفت الدراسة بتوصيف نقاط الضعف المتعلقة بأداء شركات التأمين، مثل اقتصر حجم أعمالها على أرقام ضئيلة سنوياً، من دون الترتك لمواجهة هذا الأمر على مدار السنوات السابقة، لتحقيق أي نقلات نوعية في حجم العمل وإجراء تحولات جذرية في سياساتها وأدائها ومنتجاتها، الأمر الذي أبقاها ما موقف تنافسي ضعيف، وهذا ما يبرز جلياً باعتبارها أغلب الشركات على التأمينات المضمونة التي لا تتطلب أي جهد في التسويق، مثل التأمين الإلزامي للسيارات الذي يشغل المرتبة الأولى بين فروع التأمين في أغلب السنوات، وهذا دليل صارخ على سوء توزيع المحفظة التأمينية في السوق.

يتراق ذلك أيضاً مع سيطرة الأفكار والممارسات الكلاسيكية على العمل في سوق التأمين رغم مضي أكثر من ١٣ عاماً على تحريره، إذ توصف أغلب الممارسات التأمينية بالتقليد الحرفي لمنتجات التأمين المعروفة في العالم بأسبب صورها، وقد بلغ هذا التقليد حد التخلي عن أسبب قواعد ومقومات العمل التأميني.

وبالانتقال إلى الخطوات والمقترحات، فقد ذكرت الدراسة ضرورة زيادة الحد الأدنى لرأس مال شركة التأمين، ما لا يقل عن عشرة أضعاف الحدود الحالية، وتركيز العمل لأن تكون شركات التأمين شركات مساهمة عامة ما يساعدها في تأمين رأس المال الكبير عبر المساهمين، وتشجيع إمكانية الترخيص لشركات



أنه تم تأسيس صندوق التخفيف من الكوارث الطبيعية التابع لوزارة الزراعة، محاولة لتعويض المزارعين عن خسائهم الناتجة عن الكوارث الطبيعية، إلا أنه ومع كل كارثة طبيعية يعود الحديث عن عدم كفاية التعويضات الممنوحة من هذا الصندوق، وعن ضرورة إيجاد الحلول لتعويض المزارعين، وقد رأينا مراراً مبادرات الحكومة لسداد تعويضات إضافية ودعوات مالية بشكل عاجل للمتضررين، وعن كان بإمكان التأمين الزراعي، في حال وجوده، حمل هذا العبء عنها، وبالشكل الذي لا يشعر المزارع بحمله، إذ إن أقساط التأمين الزراعي ستكون منخفضة، بحكم المساحات الكبيرة المزروعة والمؤمن عليها.

واقترحت الدراسة أيضاً إعادة هيكلية المؤسسة العامة السورية للتأمين وضرورة أتمتة أعمالها، وتطوير التشريعات الخاصة بها ما يؤمن مرونة أكثر وفاعلية في العمل، إضافة إلى تفعيل دور هيئة الإشراف على التأمين لتشكل مظلة الإشراف الوحيدة على جميع مكونات القطاع من دون استثناء، وتوسع صلاحياتها لتشمل القدرة على التدخل والمعالجة بوساطة نظام ربط الشركات ونظام التحقق والرقابة، وأتمتة أعمال الهيئة والانتقال من الرقابة اللاحقة إلى الرقابة الأتية.

وتضمنت الخطوات المقترحة أيضاً الإسراع بإقرار قانون جديد للتأمين يراعي متغيرات المرحلة، ويساعد على توسيع السوق التأمينية، والبدء بإقامة تجمعات تأمينية لتقاسم المخاطر كمشاطر التأمين الهندسي والحريق والصحي وغيرها، ودعم هذه التجمعات بشكل كبير توفيراً للقطع الأجنبي الذي يتم تحويله للمعيد الخارجي، والتواصل مع الجهات الرسمية التي يتداخل عملها مع عمل شركات التأمين لتنظيم العلاقة معها.

هذا التأمين على القروض الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة والتي تعد حجر الأساس للوصول إلى اقتصاد قوي، مع الإشارة إلى أن عمل هذه المؤسسة ليس بعيداً عن قطاع التأمين وأسس علم وعمل التأمين، إلا أن الملاحظ خلو إدارتها من أي خبير تأميني أو ممثل عن قطاع التأمين.

ومن الخطوات المقترحة أيضاً بدء العمل ببطاقة الذكية، وأي مخالفة أو شكاوى تنتقلها مديريات التجارة الداخلية في المحافظات تتعلق بعمليات تلاعب أو اتجار بمادة الغاز سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالف وإحالتة إلى القضاء موجوداً.

وأوضح أنه في حال كشف أي تلاعب في عمليات توزيع مادة الغاز عبر البطاقة الذكية سيكون لحماية المستهلك دورها في التدخل لمنع المخالفة، والأمر ذاته لمواد المحروقات لأن الاتجار والتلاعب بالمادة وبيعها في السوق السوداء يعتبر مخالفاً للقوانين، وأي عمليات توزيع سحري خارج البطاقة الذكية ستعتبر مخالفة.

تأمين متخصصة بأنواع تأمين محددة (تأمين الحياة والصحي). إضافة إلى تعديل الأنظمة الحالية المتضمنة أسس استثمار أموال شركات التأمين، حيث تُرْم الشركات بتوزيع قنوت استثمار أموالها، وعدم الاستثمار بتركيز هذه الاستثمارات في المصارف، كودائع مصرفية، وتفعيل ودعم عمل بقاء عن عشرة أضعاف الحدود الحالية، وتركيز العمل لأن تكون شركات التأمين شركات مساهمة عامة ما يساعدها في تأمين رأس المال الكبير عبر المساهمين، ومن الأفضل تركيز

النداف لمديري «السورية للتجارة»:

تخلصوا من الترهل والممارسات الخاطئة وتقديم إحصائيات وهمية

على محمود سليمان

بين إدارة المؤسسة والفروع والصالات والمستودعات، وأن يلمس المواطن خلال الفترة القادمة تغيرات حقيقية في أداء وعمل المؤسسة وصلاتها ومنافذ بيعها. وتم خلال الاجتماع مناقشة رؤية إدارة المؤسسة لتطوير واقع العمل والارتفاع بدورها كمؤسسة تدخل إيجابي من خلال شراء المواد من المستورد أو المنتج ومباشرة دون وسيط وشراء المواد لفترات قصيرة ومتوسطة حتى تتمكن المؤسسة من القيام بدورها بالتدخل الإيجابي لمصلحة المواطن، وتصنيف واستثمار الصالات بالشكل الأمثل عبر توفير المواد بطريقة عرضها، وتوفير احتياجات كل منطقة بطريقة لائقة وتأمين منافذ بيع جديدة في المناطق التي لا تتوفر فيها صالات التسوية، مع ضرورة الاستثمار الأمثل لوحدة التخزين والتبريد وصيانتها وتحسينها واستثمار الجاهز منها فوراً، لما لها من دور كبير في توفير المواد والتدخل بالتحسين في أوقات انخفاض الأسعار، واستثمار المساح وإقامة مساح جديدة يمكن السورية للتجارة من الدخول بسوق اللحوم على مختلف أنواعها بشكل أقوى، وتوفير مادة اللحوم والفروج في صالات ومنافذ بيع المؤسسة بأسعار أرخص من أسعار الأسواق الخاصة.

بالإضافة إلى العمل على تأمين احتياجات القطاع العام من مختلف المواد، واحتياجات العاملين بوزارات ومؤسسات الدولة من خلال بيع المواد والسلع العمرة بالتقسيم لذوي الدخل المحدود، وإمكانية استيراد المواد غير المتوفرة أو التي ارتفع سعرها وطرحها في صالات المؤسسة كشكل من أشكال التدخل الإيجابي وضبط وتخفيض سعرها، ودعم القطاع الزراعي في تسويق منتجاته من خلال نشاط التسويق الزراعي. كما تقرر الاجتماع إلى السعي لفتح أسواق تصديرية واعتماد وكلاء المؤسسة بالأسواق الخارجية، وضرورة استثمار أسطول النقل بشكل صحيح بما يحقق إيرادات مالية للمؤسسة، وإيجاد سبل وطرائق جديدة بطرق العرض والإعلان تجذب المستهلكين.

دعا وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف النداف القائمين على عمل المؤسسة السورية للتجارة من مديريين مركزيين ومديري فروع بالمحافظات لوضع آلية تنفيذية حقيقية تضمن توفر مختلف السلع الأساسية والضرورية للمواطنين بمواصفات جيدة ونوعية أفضل وبأسعار أقل من أسعار أسواق القطاع الخاص.

جاء ذلك خلال ترؤس الوزير النداف اجتماعاً نوعياً لإدارة السورية للتجارة أمس، وبحث واقع عمل الفروع وصلاتها ومنافذ بيعها والسبل الفعالة التي تحقق ألقها والقيام بدورها الحقيقي كمؤسسة تدخل إيجابي، لتكون حاضرة بتأمين في الأسواق، بحيث يلمس المواطن دورها بشكل واقعي وصحيح، وتضمن ضبط أسعار المواد وتوفرها بالأسواق من خلال تقليص حلقات الوساطة والحصول على المادة من المنتج مباشرة وتقديمها للمستهلك مباشرة.

وطالب النداف من المجتمعين التخلص من حالات الترهل والممارسات الخاطئة، وعدم تقديم أرقام وإحصائيات وهمية، واتباع أساليب متطورة لإدارة الصالات وعرض المنتجات والسلع في جميع منافذ بيع المؤسسة بما يساهم في جذب المستهلكين بمن فيهم أصحاب الفعاليات الاقتصادية.

وشدد على ضرورة تواجد القائمين على عمل المؤسسة وفروعها بالمحافظات بالأسواق ومراقبة ومواكبة حركة أسعار المواد والسلع، وتفعيل عملية تخزين وتبريد المنتجات الغذائية والزراعية في المواسم حيث تكون أسعارها منخفضة ورخيصة ليتم طرحها في غير موسمها بأسعار تضبط أو تحد من ارتفاع أسعارها، والعمل على أن تكون أسعار جميع المواد موحدة في كل فرع، وأن يقوم كل فرع بدوره في عملية الشراء للحد من حالات الهدر وحلقات الربح.

وأكد ضرورة تبسيط إجراءات البيع والشراء ومعاملات أصحاب الفعاليات الاقتصادية، وإجراء الربط الشبكي

دول عربية وصديقة في المؤتمر الجيولوجي الثالث

مدير «الجيولوجيا» لـ«الوطن»: طرح خامات للاستثمار وإقامة صناعات جديدة قريباً

أن أهم محاور المؤتمر الجيولوجي حول الآفاق المستقبلية للجيولوجيا والغاز والنفط والاحتياجات المائية في مرحلة إعادة الإعمار ومحور الدراسات والتطبيقات الحديثة لاستثمار واستخدام خامات الصناعة والدراسات والتطبيقات الحديثة لاستثمار واستخدام خامات مواد البناء والتطبيقات الحديثة في مجال استكشاف الثروات الطبيعية وتقييم المخاطر الزلزالية والطبيعية والبيئية ودراسة تقييم الأثر البيئي.

وتضمن المؤتمر الصحفي طرح العديد من التساؤلات معظمها حول حجم كميات المخازين والاحتياطي من الخزوات الباطنية وخامات الصناعة، على حين رد المدير العام عن سؤال لـ«الوطن» عن مدى توفر التقانات الضرورية لعمليات البحث والكشف عن هذه الخزوات؛ بأن هناك الكثير من الخبرات الوطنية ذات الكفاءة العالية في هذا المجال، والعديد من التجهيزات والتقانات الحديثة التي تمكن من تنفيذ الكثير من المهام الجيولوجية بخبرات محلية.



الاستثمار في قطاع الثروة المعدنية، وتسلط الضوء على مقومات العمل في هذا القطاع، وربط العلوم النظرية بالواقع العملي، والتأسيس لرأي عام متفهم لل دور الجيولوجي الذي تقوم به مؤسسات القطاع العام، وخاصة المرتبطة بالعلوم الجيولوجية، إضافة إلى طرح فرص استثمارية جديدة للراغبين والمهتمين وإبراز دور قطاع الجيولوجيا وأهميته في دعم الاقتصاد الوطني، وبين

متوقعاً مشاركات واسعة من دول عربية من بينها العراق وتونس والأردن ولبنان، ومشاركات من دول صديقة، حيث سيتم بحث ودراسة تخصصية في علم الجيولوجية بهدف الاستفادة من الفرص كافة للاطلاع على آخر مستجدات العلم للجيولوجيا والثروة المعدنية بالتعاون مع الجمعية الجيولوجية السورية، حيث أفاد المدير العام أنه سيتم إطلاق نحو ١٢ مشروعاً استثمارياً مهماً خلال المؤتمر، ويهدف المؤتمر إلى مناقشة محفزات

جاء حديث المدير العام على هامش المؤتمر الصحفي الذي عقد أمس في مبنى وزارة النفط والثروة المعدنية لإعلان عن افتتاح المؤتمر الجيولوجي السوري الثالث تحت شعار «دور الجيولوجيا في مرحلة إعادة الإعمار»، والذي تنظمه المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية بالتعاون مع الجمعية الجيولوجية السورية، حيث أفاد المدير العام أنه سيتم إطلاق نحو ١٢ مشروعاً استثمارياً مهماً خلال المؤتمر، ويهدف المؤتمر إلى مناقشة محفزات

عبد الهادي شباط تصوير: طارق السعدوني

صرح مدير المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية سمير الأسد لـ«الوطن» بوجود مخزون واحتياطي مهم من الخزوات الباطنية، وخاصة ذات الاستخدامات في مجال البناء والإنشاء ومواد الصناعة، مبيناً أن هناك كميات كبيرة جداً من هذه الخامات، منها ما هو مستمر، ومنها ما هو قيد الاستمرار، إضافة إلى خامات سيتم طرحها قريباً للاستثمار لإقامة صناعات جديدة.

وأوضح أن من أهم هذه الخامات الرخام والإسفلت وخامات الفوسفات والخامات التي تدخل في صناعة الإسمنت والبورسلان، وأن هذه الخامات متوفرة بكميات كبيرة وهناك تطور سبوي في اكتشاف مخازين مهمة من هذه الخامات، وأنه يتم العمل على تلبية متطلبات المرحلة المقبلة لإعادة الإعمار، إضافة إلى تلبية احتياجات التنمية المستدامة وتوفير احتياجات لأجيال القادمة.